

Distr.: Limited
8 March 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



كيوتو، اليابان، 7-12 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال

الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق
التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تقرير اللجنة الأولى: حلقة العمل 1

منع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة: الاستفادة من الإحصاءات والمؤشرات
والتقييم في دعم الممارسات الناجحة

الوقائع

1- انتخب المؤتمر الرابع عشر بالتركية، في جلسته الأولى في 7 آذار/مارس 2021، جوزيه أنطونيو ماركونديس دي كارفاليو (البرازيل) رئيساً للجنة الأولى. وانتخبت اللجنة الأولى بالتركية، في جلستها الأولى المعقودة في 7 آذار/مارس أيضاً، أدريان فيرينيم (بلجيكا) مقرراً.

2- وعقدت اللجنة الأولى في جلساتها الأولى إلى الثالثة في 7 و8 آذار/مارس 2021 مناقشة عامة بشأن البند 3 من جدول الأعمال المعنون "الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية". ومن أجل النظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

- (أ) تقرير الأمين العام عن حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم (A/CONF.234/3)؛
- (ب) ورقة عمل أعدتها الأمانة عن الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (A/CONF.234/4)؛
- (ج) ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة عن حلقة العمل المتعلقة بمنع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة: الاستفادة من الإحصاءات والمؤشرات والتقييم في دعم الممارسات الناجحة (A/CONF.234/8)؛
- (د) ورقة عمل أعدتها الأمانة بشأن المستجدات التي طرأت في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (A/CONF.234/15)؛
- (هـ) دليل المناقشة للمؤتمر الرابع عشر (A/CONF.234/PM.1)؛
- (و) تقارير الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الرابع عشر (A/CONF.234/RPM.1/1 و A/CONF.234/RPM.2/1 و A/CONF.234/RPM.3/1 و A/CONF.234/RPM.4/1 و A/CONF.234/RPM.5/1).



- 3- ونُظمت حلقة العمل 1 في ثلاثة أجزاء منفصلة هي: (أ) البيانات والإحصاءات؛ (ب) الأبحاث؛ (ج) التقييم.
- 4- وأدار حلقة العمل ييمي كالي، مدير المكتب الوطني للإحصاء في نيجيريا، وأنجيلا مي، رئيسة فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، وكاتارينا كايزر، رئيسة قسم التقييم المستقل في المكتب.
- 5- وشارك في حلقات النقاش الثلاث المتحاورون التالية أسماؤهم: أدريان فرانكو، المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك؛ أنجيلا مي، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛ دوغلاس دوران، معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين؛ فيونا داوسلي، وزارة العدل وسلامة المجتمع، فيكتوريا، أستراليا؛ سالومي فلوريس، مركز الامتياز للمعلومات الإحصائية المتعلقة بالحوكمة وضحايا الجريمة والأمن العام والعدالة، المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك؛ بيتر رويتز، جامعة ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية؛ كي-توان دو، البنك الدولي؛ دان رويز-فيالبا، فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وقدم المتحاورون التالية أسماؤهم عروضاً إيضاحية: كريستينا رايت، دائرة السلامة العامة الكندية؛ كريستيان كريسيو، وكيل وزارة معني بمنع الجريمة، شيلي؛ كارين سفانبرغ، المجلس الوطني السويدي لمنع الجريمة؛ وجون ماتياسون، جامعة كورنيل، الولايات المتحدة.
- 6- وترأس الجلسات الأولى والثانية والثالثة السيد ماركونديس دي كارفالو.
- 7- وفي الجلسة الأولى، تكلم ممثلو إكوادور والنرويج والمغرب وهندوراس وفرنسا وإندونيسيا والفلبين وكندا.
- 8- وفي الجلسة الثانية، تكلم ممثلاً إيطاليا والولايات المتحدة. وتكلم أيضاً مراقب عن معهد الأمم المتحدة لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين في آسيا والشرق الأقصى.
- 9- وفي الجلسة الثالثة، تكلم ممثلاً فرنسا والفلبين. وتكلمت أيضاً المراقبة عن الاتحاد النسائي للسلام العالمي والمراقب عن المنظمة الدولية لمساعدة الضحايا.

ملخص الرئيس

- 10- شُدد خلال حلقة العمل على أن الأدلة السليمة والموثوقة ذات أهمية قصوى في تحسين فهم الديناميات والتهديدات المتعلقة بالجريمة، وتحسين توجيه سياسات منع الجريمة والعدالة الجنائية. وشُدد على ضمان دقة الأدلة وجدواها وحسن توقيتها وتجربتها في مجالات المناقشة الثلاثة (البيانات والإحصاءات، والأبحاث، والتقييم)، لا سيما في ضوء الطلب على الأدلة المقدمة في أوانها في أوقات الأزمات، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 11- وخلال حلقة النقاش الأولى المتعلقة بالبيانات والإحصاءات، شُدد على أهمية الاستثمار المستمر في النظم الوطنية لإحصاءات الجريمة لتلبية الطلب المتزايد على البيانات مع ضمان مستوى عالٍ من الجودة. ويتطلب توجيه سياسات منع الجريمة والعدالة الجنائية توفير بيانات متعددة القطاعات وتفسيرها تفسيراً سليماً، لأن من الضروري فهم الجريمة في إطار المشهد الاجتماعي الاقتصادي الأوسع. واعتُبر التنسيق الوطني لإحصاءات الجريمة أمراً حيوياً في هذا الصدد. وتبين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصلة الحاسمة بين الجريمة والعدالة الجنائية من جهة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من جهة أخرى. ونوقشت "ثورة البيانات" باعتبارها فرصة لاستخدام مصادر جديدة للتكنولوجيا والبيانات غير التقليدية مثل البيانات الضخمة في إحصاءات الجريمة من أجل تحسين توقيتها وشمولها، لا سيما أشكال الجريمة التي لا تقيسها المصادر التقليدية جيداً، مثل الفساد والجريمة الاقتصادية والجريمة المنظمة. وأكد المتحاورون ضرورة نشر بيانات الجريمة في أوانها وبشفافية وبانتظام، والحرص على تجنب وصم فئات سكانية معينة.

12- وركزت المناقشة على أفضل سبل لتحقيق التوازن بين مختلف جوانب النوعية المتعلقة بإحصاءات الجريمة. وفي حين أن السؤالين "ماذا" و"كيف" مهمان، فإن السؤالين "متى" و"أين" أصبحا حاسمي الأهمية في تقرير فائدة المعلومات الإحصائية. وينبغي إعادة تصميم عمليات إنتاج الإحصاءات من أجل المزاجية بين الدقة وحسن التوقيت لضمان جدوى الإحصاءات عموماً. وذكر أن ديناميات الجريمة تغيرت أثناء الجائحة. فعلى سبيل المثال، أصبح العنف ضد النساء أكثر انتشاراً وأصبحت المنتجات الطبية المزيفة شاعراً أكبر، في حين تراجع الأولوية بالنسبة للجرائم الانتهازية (مثل جرائم الممتلكات). وفي هذا السياق، لوحظ أن القدرة على التصدي للتهديدات الجديدة تتطلب إتاحة البيانات في الوقت المناسب لصانعي القرارات. وذكر التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية باعتباره حجر الزاوية في النظم الوطنية لإحصاءات الجريمة. فهو يكفل إمكانية المقارنة داخل البلدان وبينها، ويوفر إطاراً يضمن أن تتسم بيانات الجريمة بالدقة اللازمة لتحليل الجريمة بتفصيل كاف تسترشد به السياسات.

13- وركزت حلقة النقاش الثانية، التي تناولت الأبحاث، على دور التحليل والأبحاث في دعم سياسات منع الجريمة. ونوقشت مجموعة متنوعة من الأساليب التحليلية، وشدد على ضرورة تعديل منهجيات البحث بحيث تتلاءم مع السياق على المستوى المحلي والوطني والدولي. وعلى مستوى المجتمع المحلي، لوحظ أن منهجية تدقيق السلامة، التي تزاح بين البيانات الكمية والنوعية، تستفيد من بناء شبكات الثقة والدعم لتنفيذ السياسات في المستقبل، كما أنها توفر أساساً لتحديد أولويات تخصيص الموارد. واستبينت تحديات فيما يتعلق بالأبحاث في مجال الجريمة المنظمة، منها نقص الأبحاث بشأن منع الجريمة المنظمة. وشجع على وضع مؤشرات عن الجريمة المنظمة، وكذلك دراسات حالات إفرادية. ولوحظ، إضافة إلى ذلك، أن تقييم السياسات ولأد معارف هامة تساعد في منع الجريمة المنظمة.

14- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أكد على أن للبيانات والأبحاث أهمية حاسمة في بناء فهم سليم للماضي، الذي بدوره لا يمكن فهم المستقبل فهماً صحيحاً. وشُجِّم بأن القدرة الحالية على التنبؤ بالجريمة محدودة، لكنها في المتناول إذا استثمر على النحو المناسب في البيانات وتطوير مهارات تحليل البيانات، بما يتماشى مع استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان. ولوحظ أن لأبحاث الجريمة فائدة إضافية تتمثل في المساعدة على تصميم سياسات قائمة على الأدلة من خلال البناء على التجارب السابقة.

15- وركزت حلقة النقاش الثالثة على الدور الاستراتيجي المتزايد للتقييم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر أن التقييم يوفر أدلة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لتعزيز جهود منع الجريمة والعدالة الجنائية والتصدي للتحديات المستجدة. ودل على قوة التقييم كأداة لإحداث التغيير من خلال أمثلة محددة، في سياقات منها الطلب السريع الناشئ عن جائحة كوفيد-19. ونوقشت ضرورة زيادة الاستثمار في أطر الرصد والتقييم القوية من أجل تعزيز استراتيجيات منع الجريمة. ولوحظ أن الأطر القوية توفر أدلة بشأن متى وكيف تكون التدخلات فعالة، وأن هذه الأدلة يُسترشد بها في البرامج والاستراتيجيات لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التي ستوضع في المستقبل. وعلاوة على ذلك، نوقشت نهج مختلفة للتقييم (من تقييمات العملية إلى الأثر) في سياق أهداف التنمية المستدامة. وركز على قياس نتائج التدخلات التي تعنى بالفئات السكانية الضعيفة. كما نوقشت مسائل خاصة تتعلق بالنساء والشباب. واعتُبر التعاون عاملاً رئيسياً في ضمان النجاح على الصعيدين الوطني والدولي، ومن ذلك مثلاً العمل مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُبر تعزيز القدرة الوطنية في مجال التقييم في سياق خطة عام 2030 أمراً أساسياً.

16- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، لوحظت أهمية عمليات التقييم التشاركية والمساهمة الكبيرة التي تقدمها المجتمعات المحلية في عمليات التقييم والبحث وغيرها. فقد أدى التعاون بصورة كاملة مع المجتمعات المحلية وفهم احتياجاتها إلى تعزيز مبادرات منع الجريمة وتوفير الأسس لإجراء تقييمات شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وشدد المشاركون على ضرورة تعزيز نظم الرصد والتقييم الوطنية لضمان المساءلة أمام المواطنين

وتعزيز الثقة في سياسات منع الجريمة في الوقت نفسه. وفي النهاية، أبرز المشاركون الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الروابط بين التقييم والأبحاث والإحصاءات.

17- ودعا الرئيس المشاركين إلى النظر في النقاط التالية التي أثارت أثناء المناقشات:

(أ) الاستثمار في الإحصاءات والتحليل والبحث والرصد والتقييم في مجال الجريمة والعدالة الجنائية يسهم في وضع سياسات تقلل الجريمة وتزيد المجتمعات أمناً. وهناك على المستوى الوطني ممارسات جيدة ونهج علمية لدعم الدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل تهدف إلى وضع وتعهد مجموعة من الأدلة ذات الجودة بشأن الجريمة والعدالة الجنائية. وكما هو الحال في حالات أزمات أخرى، أظهرت جائحة كوفيد-19 ضرورة مراجعة وتعزيز عمليات إنتاج الأدلة من أجل توفير المعلومات في أوانها؛

(ب) الدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في تنفيذ التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية من أجل تحسين اتساق البيانات المتعلقة بالجريمة وقابليتها للمقارنة بهدف توجيه سياسات منع الجريمة وتحليلها وتقييمها؛

(ج) الدول الأعضاء مدعوة إلى مواصلة استكشاف سبل إنتاج بيانات وأبحاث تتسم بالجودة لرصد ديناميات الجريمة السريعة التغير. والدول الأعضاء مدعوة أيضاً إلى مواصلة العمل على استبانة مصادر وحلول جديدة للبيانات تنتج معلومات في أوانها تضمن التصدي بسرعة للتهديدات الجديدة؛

(د) تماشياً مع خطة عام 2030، تشجّع الدول الأعضاء على اتباع نهج متعدد القطاعات في إنتاج وتحليل البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية. وفي هذا السياق، لعل الدول الأعضاء تود أن تنتظر في اعتماد معايير البيانات المفتوحة فيما يتعلق بإحصاءات الجريمة؛

(هـ) تشجّع الدول الأعضاء على ضمان استناد سياساتها المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية إلى البيانات والتحليل من أجل اتخاذ إجراءات محددة الأهداف على المستوى المحلي والوطني والدولي. ويمكن أن تساعد الأساليب المبتكرة في جمع البيانات والبحث التي تزوج بين البيانات الكمية والنوعية على فهم السمات المحددة لمختلف الجرائم والسياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(و) الدول الأعضاء مدعوة إلى وضع مؤشرات عن الجريمة المنظمة وتحليل دراسات الحالات الفردية وتقييم سياسات المنع القائمة؛

(ز) تشجّع الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز قدراتها في مجال التقييم باعتباره أداة أساسية لتنفيذ استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية وقياس فعاليتها؛

(ح) تشجّع الدول الأعضاء على تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة المستمدة من البيانات والإحصاءات والأبحاث والتقييم، بسبل منها اتباع نهج جديدة في تصميم وتنفيذ استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية.